

## Kalemname

e-ISSN: 2651-3595

Aralık / December 2018, 3 (6): 234-255

### التوافق والاختلاف بين الوهم والعلة والاختلاط

*"Vehm", "İllet" ve "İhtilat" Kavramlarının Birleştiği ve Ayrıldığı Noktalar*

İbrahim Hamoud

[hamoud.ibrahim@gop.edu.tr](mailto:hamoud.ibrahim@gop.edu.tr)

[orcid.org/ 0000-0001-5245-1696](https://orcid.org/0000-0001-5245-1696)

### Makale Bilgisi / Article Information

**Makale Türü / Article Types:** Araştırma Makalesi / Research Article

**Geliş Tarihi / Received:** 28 Kasım / November 2018

**Kabul Tarihi / Accepted:** 21 Aralık / December 2018

**Yayın Tarihi / Published:** 26 Aralık / December 2018

**Yayın Sezonu / Pub Date Season:** Aralık / December

**Cilt / Volume:** 3 Sayı / Issue: 6 Sayfa / Pages: 234-255

Atıf / Cite as: Hamoud, İbrahim, "التوافق والاختلاف بين الوهم والعلة والاختلاط ["*Vehm*", "*İllet*" ve "*İhtilat*" Kavramlarının Birleştiği ve Ayrıldığı Noktalar]", *Kalemname* 3/6 (December 2018): 234-255.

**İntihal / Plagiarism:** Bu makale, en az iki hakem tarafından incelendi ve intihal içermediği teyit edildi. / This article has been reviewed by at least two referees and scanned via a plagiarism software.

[www.dergipark.gov.tr/kalemname](http://www.dergipark.gov.tr/kalemname)

### ملخص:

العلة والوهم والاختلاط مشاكل في سند الحديث ورواته، تارة تنسب في ضعف الحديث وتتفق في المعنى والنتيجة، وتارة تختلف. وهذا البحث يدرس تعريف هذه المصطلحات الثلاث؛ أما العلة فالبحث يدرس حقيقة العلة من خلال تعريف المحدثين المتقدمين والمتأخرين ومن خلال استعمالها في كتب المتقدمين وفي أقوالهم وفي أنواع الأحاديث التي عللوا، وأما الوهم فالمحدثون المتقدمون والمتأخرون لم يعرفوا الوهم لأسباب سيذكرها الباحث في موطنها، لذلك يسعى البحث للوصول إلى تعريف للوهم لغة واصطلاحاً، والوقوف على الفرق بين الوهم والخطأ، وما هي العلاقة ما بين التعريف اللغوي والمعنى الاصطلاحي للوهم، وكذلك الاختلاط سيبين الباحث تعريف المحدثين له ثم سيذكر النتائج التي تتفق فيها المصطلحات الثلاث والتي تختلف فيها.

الكلمات المفتاحية: العلة، الوهم، الاختلاط، الاختلاف، التوافق.

### Öz

Vehim, illet, ihtilat, hadisin senedi, metni ve ravileriyle ilgili problemlerdir. Bunlar bazen hadiste zayıflığa sebep olmanın yanında anlam ve sonuç bakımından bazen benzeşmekte bazen de farklılaşmaktadır. Bu araştırma bu üç ıstılahı ele alıyor. İlet konusunda Mütekaddimûn ve müteahhirûn dönemi hadisçilerin tarifinden hareketle illetin hakikatini, mütekaddimun hadisçilerin kitaplarında, sözlerinde ve illetli gördükleri hadis çeşitlerindeki kullanılışını araştırır. Vehm konusuna gelince bu terimi mütekaddim ve muteahhir hadisçiler araştırmacının ilgili yerde açıklayacağı bazı sebeplerden dolayı açıklamamışlardır. Bu sebeple araştırmacı vehmin sözlük ve ıstılah anlamlarına ulaşmaya, vehm ile hata

kavramları arasındaki farkı anlamaya, vehm için verilen sözlük ve ıstılah anlamlar arasındaki alakanın ne olduğunu göstermeye çalışır. İhtilat konusunda da arařtırmacı bu şekilde açıklama yapacaktır. Muhaddislerin ihtilat tarifini açıklayacak, sonra üç kavramın birleřtiđi ve ayrıldıđı noktaları ve bunun neticelerini açıklayacaktır.

**Anahtar kelimeler:** İlet, vehm, ihtilat, ihtilaf/fark, birleřme/uyum.

### **Abstract**

Alas and illusion and mixing are problems in the support of the talk and board and Rwatat sometimes attributed to the weakness of modern and consistent with the meaning and result and sometimes different. This research examines the definition of advanced and late innovators through their use in the books of the applicants in their sayings and the types of hadiths they knew. The illusion of advanced and late modernists did not know the illusion for reasons to be mentioned by the researcher. Therefore, the researcher seeks to reach the definition of the illusion of language and terminology and to find out the

difference between illusion and error and what is the relationship between the linguistic definition and the conventional meaning of the illusion and the mixing will identify the researcher and the definition of the modernists and then will remember the results of the three terms and which vary.

**Keywords:** Illusion, mixing, variation, compatibility.

#### التوافق والاختلاف بين الوهم والعلة والاختلاط

مدخل: الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد: فإن علماء الحديث منذ النشأة الأولى لعلم الرواية كان همهم الأول الوصول إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي تحدث به من دون زيادة كلمة أو معنى ومن دون نقصان، وللوصول إلى ذلك طافوا البلاد وتعقبوا المتون والأسانيد وميزوا الرجال وبحثوا في أحوالهم وآثارهم وأحاديثهم، ومن خلال ذلك ظهرت أمراض كثيرة في المتن والسند والرواة وغير ذلك اضطرت المحدثين أن يميزوها ويبينوها ويضعوا أحكامها لها ولأمثالها كما هو معلوم في علم المصطلح، ومن هذه الأمراض تخص الرواة كالاختلاط والوهم وأمراض تخص السند والمتن كالعلة مثلاً وهذه الأمراض تارة تتسبب في ضعف الحديث وتتفق في المعنى والنتيجة، وتارة تختلف.

وفي هذا البحث سنقف على تعريف هذه المصطلحات الثلاث؛ من خلال تعريف المحدثين المتقدمين والمتأخرين للعلة ومن خلال استعمالها في كتب المتقدمين وفي أقوالهم وفي أنواع الأحاديث التي عللوا، وكذلك الوهم وإن كان المحدثون المتقدمون والمتأخرون لم يعرفوه لأسباب سيذكرها الباحث في موطنها، ولكن سيحاول الباحث أن يصل إلى تعريف للوهم، والوقوف على الفرق بينه وبين الخطأ، وكذلك الاختلاط فسيقف الباحث على تعريف المحدثين له وأحكامه وأنواع المختلطين، ثم سيذكر النتائج التي يتفق فيها تأثير العلة والوهم والاختلاط بحسب وجودها في الحديث أو الراوي والتي يختلف تأثيرها.

## 1- الوهم

**1.1 - الوهم في اللغة:** المعاني التي جاءت في معنى الوهم كثيرة وهذه جملة مما جاء في كتب اللغة<sup>1</sup>: منها: الظن والتخيل، ومنها: الغلط، ومنها سبق اللسان، ومنها: سبق الظن إليه، ومنها: السهو، والباحث في كتب اللغة عن معنى الوهم يقف على بعض خصائص معانيها:

- الوهم ليس صواباً، بل هو بجانب للصواب، فإذا قلنا عن شخص إنه توهم أو أوهم أو وهم أو وهم فالمعنى الأول المتبادر إلى الذهن أنه جانب الصواب.
- الوهم هو خطأ غير متعمد، فالسهو والغلط في الصلاة والإسقاط في الحساب وسبق الظن وسبق اللسان كلها خطأ غير متعمد.
- الوهم قائم على التصور الخاطيء، والظن المجانب للصواب، فالذي سها في صلاته ظن أنه أتمها، والذي أسقط في الحساب ظن أنه يعد صحيحاً.

**1.2 - أسباب عدم وجود تعريف للوهم في كتب المصطلح:** لم أقف على من بين الوهم أو عرفه من المحدثين المتقدمين أو المتأخرين ما عدا المعاصرين، ولعل سبب عدم تبيينهم للوهم يرجع إلى إحدى ثلاثة أسباب:

- الأول: أن وضوح المعنى عندهم في زمانهم، لا يتطلب تعريفاً خاصاً به، مثل كلمة الخطأ فلم يحتاج أحد إلى تعريفه، وكذلك الوهم لم يحتاج إلى تعريفه.
- الثاني: التوافق بين المعنى الاصطلاحي واللغوي: بمعنى أن الاستعمال الاصطلاحي لمعنى الوهم لم يخرج عن المعاني اللغوية التي ذكرها أهل اللغة في كتبهم، وهذا لا يستدعي تعريفاً خاصاً بالوهم.
- الثالث: التوافق بين المعنى الاصطلاحي والعربي واللغوي: بمعنى أن بعض الكلمات اتخذت معنى خاصاً لها، فإذا ما ذكرت انصرف الذهن إليها، وهذا المعنى لم يخرج عن المعاني اللغوية المذكورة في كتب اللغة، فبما أن المعنى اللغوي صحيح، والمعنى العربي يوافق ما قصده اصطلاحياً، فلا يحتاج عندها إلى التعريف، لأنه واضح، فذكره تحصيل حاصل.

أما من المعاصرين المشتغلين بعلم الحديث فقد عرفه الدكتور أنس الجاعدي فقال: "هو خطأ محتمل وصغير وغير جلال لا يفتن إليه إلا من له باع في هذه الصناعة، وإن أردت فقل: الوهم هو الخطأ القريب"<sup>2</sup>.

---

1 ابن منظور، أحمد بن إسماعيل، *لسان العرب*، دار الآفاق العربية، مصر، 2002م: 643 / 12، الرازي، محمد بن أبي بكر، *مختار الصحاح*، المكتبة العصرية، بيروت، 1999م: ص 346، الفيومي، أحمد بن علي، *المصباح المنير*، المكتبة العلمية، بيروت: 674/2.

**1.3 -تعريف الوهم:** من المعلوم أن علم التجريح قائم على الوقوف على أخطاء الرواة، فمن تعمد الخطأ فهذا ردوا حديثه وتركوه، وحديثه موضوع، ومن لم يتعمد الخطأ فإن كان خطؤه فاحشاً، واختلافه كبيراً، وبعده عن الصحة شاسعاً، وانحرافه عن خط الصواب فادحاً غير محتمل، فهذا الخطأ أوجب العلماء أن يتركوا حديث من كثر ذلك في روايته، ومن لم يفحش خطؤه كثيراً، ولكن أغلظه كثرت حتى ابتعد عن سبيل الاحتجاج به، فكثرة هذا النوع من الأخطاء تجعل الراوي من الضعفاء، ومن كان خطؤه محتملاً وصغيراً، وطمناً مجانباً للصواب، فهذا لم يسلم منه أحد من الرواة والمحدثين وهذا هو الوهم الذي يعنيه الأئمة.

فالوهم خطأ غير عمد، وغير فاحش، وفي العرف نستخدم الوهم بمعنى قريب من معنى الالتباس الذي له سبب، وستفهم ما أفصده عبر بعض الأمثلة وكلام الأئمة فيها على أنها من الوهم، مثلاً: بشير بن ثابت الأنصاري قال ابن حبان: وهم من قال فيه بشر بغير ياء<sup>3</sup>، بسر بن محجن الديلي قال ابن حبان: ومن قال بشر فقد وهم<sup>4</sup>، وعمر بن راشد ووهم من قال عمرو قاله ابن حجر<sup>5</sup>، وأمثلة ذلك كثيرة.

والوهم قد يكثر من الراوي وهذا سبب في ضعفه، وقد يقل من الراوي وهذا مما لا يخرج عن سبيل الاحتجاج، ولذلك ترى ابن حجر يقول ثقة يهيم قليلاً أو له أوهام، ويقول صدوق يهيم قليلاً أو يهيم كثيراً، أو له أوهام قليلة أو كثيرة، لذلك من خلال هذه المقدمات يرى الباحث أن الوهم: هو خطأ غير عمد وغير فاحش التيس على الراوي قل منه أو كثر.

**1.3 -الوهم والخطأ:** بما أن الوهم نوع من أنواع الخطأ وهما مترادفان في المعنى فهل يعتبران في اصطلاح المحدثين مترادفان في الاستعمال؟ بمعنى هل هناك فارق بين الوهم والخطأ في استعمال المحدثين؟، وهل استعملوا الوهم في معناه الاصطلاحي أم في معناه اللغوي "الخطأ"، وهذا السؤال ينتج عنه قسمان:

**الأول:** أن الوهم والخطأ شيء واحد، ويشهد لذلك صنيع كثير من المحدثين الذين لم يميزوا بين المصطلحين.

**الثاني:** أن الوهم وصاحب الأوهام أعلى درجة من الخطأ أو ممن يوصف بالخطأ، ويشهد له أن ابن حجر جمع في التقريب بين الوهم والخطأ في ثلاثة مواضع كيونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي قال عنه: "ثقة إلا أن في روايته عن الزهري

وهماً قليلاً وفي غير الزهري خطأ<sup>6</sup>، ورجح الدكتور أنس الثاني<sup>(7)</sup>، والذي أميل إليه في الترجيح هو الأول وذلك لأن ابن حجر قد وصف في تقريب التهذيب بعض الثقات بالخطأ القليل وقد جمعهم الدكتور أنس الجاعد نفسه في مقالة أخرى وبلغ عددهم ستة رواة وذكر فيهم معلى بن أسد العَمِّي أبو الهيثم البصري الذي قال عنه أبو حاتم: "ما أعلم أبي عثرت له على حديث خطأ غير حديث واحد"<sup>8</sup>، وقال الدكتور أنس في خلاصة بحثه عن الراوي: "لم أقف على الحديث الذي أخطأ فيه ولم يذكره أبو حاتم ولا أحد غيره، ومن الواضح أن هذا الراوي ثقة وثقه الجميع لم يتكلم به أحد، أما ما قاله أبو حاتم فأرى أن عبارته هي مدح وليست في مقام الذم والله أعلم"<sup>9</sup>، فكيف لراو لم يخطئ إلا في حديث واحد أن نصفه بالخطأ وليس الوهم، إلا إذا اعتبرنا أن الوهم والخطأ شيء واحد لا سيما وأن أبا حاتم قال عن الراوي بأنه أخطأ في حديث واحد.

## 2- الاختلاط والمختلطون من الرواة

الاختلاط هو علة في العقل أو الذاكرة يؤدي إلى سوء الحفظ وسوء الإتقان يصيب الراوي لأسباب كثيرة؛ أبرزها كبر السن، قال الله تعالى: (( وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَقَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمْرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا )) [الحج: الآية 5] فهو حالة مرضية غير اختيارية تقع مع بعض الرواة الثقات، وإنما قلنا الثقات لأن هذه العلة تخرج الراوي من حيز الاحتجاج به إلى رد روايته على ما سيأتي في أحكام المختلطين، وأما الراوي الضعيف المردودة روايته فبالأصل لا ينتج بروايته لضعفه فلا عبرة لاختلاطه لعدم اعتباره قبل الاختلاط في الأصل، والمحدثون عرفوا الاختلاط وذكروا بعض أسبابه وعباراته التي تدل عليه وأحكامه على ما سيأتي تفصيله:

**2.1- تعريف الاختلاط:** بين المحدثون في علم المصطلح أحكام الاختلاط وبعض أسبابه ولم يتعرضوا لتعريفه لعدم اختلاف المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي إلا أن السخاوي والمنائوي عرفاه مبينين بعض أسبابه:

<sup>6</sup>تقريب التهذيب: 614 رقم 7919.

7

al-Jaad, Anas , "الوهم عند رواة الحديث حقيقته وأنواعه وأحكامه" , Gaziosmanpaşa Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi 2 / 1 (Haziran 2014): 209-234., s: 215.

<sup>8</sup>ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، 1908م: 237/10 رقم 432، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1952م: 738/2 رقم 670.

9

، al-Jaad, Anas , "الثقات الذين قل خطوهم في التقريب" , Gaziosmanpaşa Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi 2 / 1 (Haziran 2014): 337-374., s: 367.

قال السخاوي: "وحقيقته فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال؛ إما بخرف أو ضرر أو مرض أو عرض من موت ابن وسرقة مال؛ كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابين لهيعة، أو احتراقها كابين الملقن" (10).

وقال عبد الرؤوف المناوي: "إن كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي الثقة: إما لكبره أو لعماه أو خرافة أو فساد عقل أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، أو عدمها بأن كان يعتمدهما فرجع إلى حفظه فساء أي حفظه فهذا هو المختلط أي يسمى ذلك الراوي مختلطاً" (11).

ومن خلال تعريفهم يتبين أن الاختلاط مرض في العقل أو المحافظة يطرأ على الراوي فيتغير حفظه ويكثر غلظه، فيصبح الراوي الذي كان ثقة لا يخطئ ولا ينسى ولا يهمل وحديثه معدود في الصحاح والحسان، يصبح يهمل ويخطئ ويقبل الأسانيد والمتون ويزيد وينقص، وترد روايته، والمحدثون استخدموا لذلك ألفاظاً تدل على اختلاطه كما يعرف ذلك من تراجم الرواة فيقولون: اختلط، أو تغير بأخرة، أو تغير حفظه أو ما أشبه ذلك.

ومثلاً ذكر السخاوي والمناوي بعض أسباب الاختلاط كذلك ذكرها كثير من المتقدمين، من ذلك: الكبر، وذهاب البصر كعبد الرزاق بن همام الصنعائي، والخرف، وفساد العقل، والضرر، والمرض، أو عرض من موت ابن، أو سرقة مال؛ كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابين لهيعة، أو احتراقها كابين الملقن وغير ذلك مما ذكره.

**2.2 – أحكام المختلطين:** قال النووي: "يقبل ما روي عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل ما بعد أو شك فيه" (12)، وقال ابن الصلاح: "والحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنه بعد الاختلاط، أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده" (13)، وكذلك قال السخاوي (14). والمناوي (15) وغيرهم من المحدثين، وللوقوف على فهم ما قاله النووي وابن الصلاح والسخاوي والمناوي وغيرهم من أحكام الاختلاط والمختلطين لا بد من معرفة بعض التفاصيل:

<sup>10</sup> السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيبي، مكتبة السنة، مصر، 2003م: 4/ 366.

<sup>11</sup> المناوي، عبد الرؤوف بن علي، البواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، مكتبة الرشد، الرياض، 1999م: 2/ 165.

<sup>12</sup> السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي، دار طيبة: 2/ 895.

<sup>13</sup> ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث، دار الفكر، سوريا، بيروت، 1986م: 392.

<sup>14</sup> فتح المغيبي: 4/ 366.

<sup>15</sup> البواقيت والدرر شرح نخبة الفكر: 2/ 165.



الرواة المختلطون قسماً:

**القسم الأول:** الذين لم يحدثوا بعد الاختلاط: فهؤلاء لا مشكلة في أحاديثهم ورواياتهم فيؤخذ عنه ولا تجري على رواياتهم أحكام الاختلاط، لبعده الشبهة عنهم.

**القسم الثاني:** الرواة المختلطون الذين حدثوا بعد الاختلاط وهم نوعان أيضاً:

**النوع الأول:** المختلط الذي لم يتميز حديثه قبل الاختلاط من بعده فهذا يرد حديثه كما يفهم من كلام الأئمة إلا ما وافق فيه الثقات فيقبل حديثه.

**النوع الثاني:** المختلط الذي تميز حديثه وذلك بحسب الرواة الذين روى عنه، والرواة الذين روى عنه ثلاثة أصناف:

**الصف الأول:** الذين حدثوا عن المختلط قبل الاختلاط: فهؤلاء يقبل حديثهم ولا يرد، لبعده الشبهة عن الحديث والراوي.

**الصف الثاني:** الذين حدثوا عن المختلط بعد الاختلاط فهؤلاء يرد حديثهم ولا يقبل إلا ما وافق الثقات.

**الصف الثالث:** الذين حدثوا عن المختلط ولم يتميز حديثهم فهؤلاء حكمهم كحكم الصف الثاني لا يقبل حديثهم ولا تقبل الرواية التي روىها عن المختلط إلا ما وافق الثقات.

**2.3 - درجة حديث المختلط الذي يرد حديثه:** فيما مر من التفصيل تعرف أحكام المختلطين؛ الذين تقبل روايتهم، والذين ترد روايتهم:

أما الذين تقبل روايتهم فيسري عليها ما يسري على غيرها من الأحاديث دون النظر إلى الاختلاط لبعده الشبهة عنهم.

وأما الذين ترد روايتهم فهل يعتبر حديثهم ضعيفاً أو شديد الضعف أو موضوعاً؟ وهل تقبل متابعتهم أو لا؟، نعم لا يقبل حديثهم قولاً واحداً إلا إذا وافق حديثه حديث الثقات، وهذا ما يفيد كلام المحدثين في أحكامهم على الاختلاط والمختلطين كما مر في أحكام الاختلاط، بمعنى أنه إذا وافق الثقات يقبل حديثه، وإذا انفرد أو خالفهم رد حديثه، فيعتبر ضعيفاً، ولكنه مع ضعفه يقبل كونه متابعاً لطريق أخرى أو متابعاً من طريق أخرى، ولا يحكم عليه بشدة الضعف أو بالوضع؛ فإن شدة الضعف تعني أنه متهم بالكذب أو بالوضع، والوضع يعني أنه وضاع أو كذاب، ولم أقف على أحد من المحدثين اعتبر حديث المختلط مهما اشتد اختلاطه موضوعاً أو شديد الضعف إلا ما رأيته عند الدكتور أنس الجاعدي حيث قال: " أما الطريق الرابعة: فابن إسحاق متابع من طريقين عن عبد الرحمن بن يزيد، تابعه ليث بن أبي سليم وأبو عبد الرحمن التميمي

القزاز"، ثم قال: "لكن هذه المتابعة لا تعتبر، لأن الليث قال عنه ابن حجر<sup>(16)</sup>: "صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك"<sup>(17)</sup>، فاعتباره أن المتابعة لا تعتبر هو حكم على الرواية بأنها موضوعة أو شديدة الضعف لأن الحديث الشديد الضعف أو الموضوع فقط هو الذي لا يتابع. وقول الدكتور أنس ذلك لم يقل به أحد، وفي مقالة أخرى أكد رأيه في ذلك فقال: "أما حديث أبي إسحاق السبيعي عن أبي صالح عن أبي هريرة فنفرده بالرواية عنه زهير بن معاوية وهو ثقة ثبت إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة<sup>(18)</sup> وأبو إسحاق الثقة اختلط بأخرة<sup>(19)</sup>، فسماع زهير عنه غير معتبر ولذلك لم يوضع في الميزان" ومع أنه ذكر للحديث متابعة الأعمش وسهيل لأبي إسحاق عن أبي صالح ومع ذلك لم يضع هذا الحديث في الميزان<sup>20</sup>.

اللهم إلا إذا كان في الحديث علة أخرى غير الاختلاط وهي أشد من الاختلاط كوجود راو كذاب أو متهم بالكذب فحينئذ لا يعتبر بالمتابعة بذلك السبب، لا بسبب الاختلاط مثال ذلك ما ذكره الدكتور أنس الجاعدي في تحقيقه لحديث: "يَا عُمَانُ تَقْتُلُ وَأَنْتَ تَقْرَأُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ" الذي أخرجه الحاكم وفي إسناده عطاء بن السائب الثقفي الكوفي الذي قال عنه أبو حاتم: "كان عطاء بن السائب محله الصدق قدما قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث، ثم بأخرة تغير حفظه، في حديثه تخالط كثيرة"<sup>(21)</sup>، وهذا الحديث حكم عليه الذهبي بالكذب ولكن ليس بسبب عطاء المختلط إنما بسبب آخر هو أحمد بن محمد بن عبد الحميد الجعفي المتهم بالوضع كما نقل ذلك الدكتور أنس عن الذهبي<sup>22</sup>.

---

<sup>16</sup> تقريب التهذيب: 464/1 رقم 5678.

17

al-Jaad, Anas, "İmam Tirmizî'nin Sünen'inde Hocası İmam Buhârî'ye Muhalefet Ettiği Hususlar", Kilis 7 Aralık Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi 2 / 2 2015, s:

166.

<sup>18</sup> تقريب التهذيب: 218/1 رقم 2051 .

<sup>19</sup> تقريب التهذيب: 423/1 رقم 5060 .

20

al-Jaad, Anas, "Tirmizî'in Sünen'inde Buhârî ve Ebû Zur'a'nın İhtilâfları" Cumhuriyet İlahiyat Dergisi 20 / 1 (Haziran 2016): 245-266.

<http://dx.doi.org/10.18505/cuifd.16399>: 1,S:262.

<sup>21</sup> الجرح والتعديل: 332 /6 رقم 1848 .

22

### 3- العلة

عرف المتأخرون من المحدثين العلة تعريفاتٍ كثيرة، والباحث حينما يطلع على كتب المتقدمين وأقوالهم وعلمهم يجد فرقا بين تعريف العلة عند المتأخرين وبين استعمال المتقدمين أو بعضهم لها، وهذا يدعو إلى التوسع في تعريف العلة والوقوف على حقيقتها عند المتقدمين والمتأخرين، واستعملت العلة في كثير من العلوم كالعربية والأصول والفقه والحديث وغيرها وقد بين الدكتور محمد مهدي الرفاعي أن أصل معنى العلة هو المرض ثم انتقلت دلالاته إلى معانٍ أخرى عبر المجاز كالسبب والحدث يشغل صاحبه وغيرها<sup>23</sup>، وما يهمنا في هذا البحث معنى العلة في اصطلاح المحدثين.

#### 3.1- مفهوم العلة في عصر المحدثين: المعاني التي تم إطلاق كلمة العلة عليها في ذلك العصر في مجالات أخرى غير حديثة.

على سبيل المثال:

- بمعنى السبب: قال عبد الله بن المبارك: "من ترك الصلاة متعمدا من غير علة حتى أدخل وقتا في وقت فهو كافر"<sup>24</sup>، وعن عطاء أنه "كره أن يتكئ الرجل، يوم الجمعة، والإمام يخطب إلا من علة، أو كبر، أو سقم"<sup>25</sup>.
- بمعنى المرض: قال أحمد بن حنبل: "ثم أصابني علة في مجلس عباد بن العوام، فكنت تمام الحديث، فأحسني لم أفهم بعضه، فشككت في بقية الحديث، فتركته"<sup>26</sup>، وعن إبراهيم النخعي قال: "إذا كان بالرجل علة جلس في الصلاة كيف شاء"
- بمعنى العذر قال محمد صاحب أبي حنيفة: "وبه نأخذ، إذا كانت العلة تمنعه من جلوس الصلاة الذي أمر به"<sup>27</sup>.
- الفقهاء في كتبهم يتكلمون كثيراً عن علة الحكم لمشاركة الحكم غيره في القياس.
- وكذلك النحويون يقولون الفعل المعتل، وحروف العلة.

---

al-Jaad, Anas, "Kadı 'İyâz' in Şifâ Adlı Eserinde Mevzu Hadisler", Gaziosmanpaşa Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi, 4 / 1 (2016): s: 133.

23

el-Mehd' er-Rifai Muhammed, Edt. Ayten Erol "İslamî ilimlerde Maslahat", Gece Kitaplık, ANKARA: 2017, S:262.

24 المروزي، محمد بن نصر بن الحجاج، تعظيم قدر الصلاة، مكتبة الدار، المدينة المنورة، 1986م: 926/2 رقم 982.

25 الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف، المجلس العلمي، الهند، 1983م: 229/2 رقم 5448.

26 أحمد بن محمد بن حنبل، المسند، مؤسسة الرسالة، 2001م: 253/8 رقم 4632.

27 الشيباني، محمد بن الحسن، الآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 276/1 رقم 107.

ومما مر من أقوالهم يتبين أن العلة لا تتعدى تلك المعاني التي وردت في تعريفها اللغوي، فهي إما عذر أو سبب أو إشكال أو مرض أو حاجة أو نحو ذلك.

### 3.2-تعريف العلة في الاصطلاح: عرف العلة من المحدثين المتقدمين الحاكم والخليلي، مع اختلاف بينهما في تعريفها:

قال أبو عبد الله الحاكم: "وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل فإن حديث المجروح ساقط واه. وعلة الحديث: يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفي عليهم علته فيصير الحديث معلولاً"<sup>28</sup>.

وقال أبو يعلى الخليلي: "فأما الحديث الصحيح المعلول، فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها، فمنها أن يروي الثقات حديثاً مرسلًا، ويفرد به ثقة مسندًا، فالمسند صحيح وحجة، ولا تضره علة الإرسال"<sup>29</sup>.

فالحديث المعلل عند الحاكم: ما كان فيه علة تخفي عليهم في أحاديث الثقات، أما الخليلي فعرف العلة ببيان أنواعها.

أما المتأخرون فاعتمدوا على ما قاله الحاكم وذهبوا إلى ما ذهب إليه، بصياغة جديدة اختلفت كلماتهم فيها واتحدوا في معانيها، فالعلة عندهم ما اشتملت على ركنين: الأول سبب غامض خفي، والثاني قاذح في صحة الحديث.

■ قال ابن الصلاح في تعريفه للعلة: "هي عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة فيه، فالحديث المعلل هو الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع لشروط الصحة من حيث الظاهر"<sup>30</sup>.

■ وقال النووي: الحديث المعلل: هو ما فيه سبب قاذح غامض مع أن ظاهره السلامة منه... ويتطرق ذلك إلى الإسناد الجامع لشروط الصحة ظاهراً"<sup>31</sup>.

<sup>28</sup> الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر، *النكت على مقدمة ابن الصلاح*، أضواء السلف، الرياض، 1998م: 270/2.

<sup>29</sup> أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله، *الإرشاد في معرفة علماء الحديث*، مكتبة الرشد، الرياض، 1988م: 157/1، 160.

<sup>30</sup> مقدمة ابن الصلاح: 90/1.

<sup>31</sup> ابن جماعة، محمد بن إبراهيم الحموي، *المنهل الروي*، دار الفكر، دمشق، 1985م: 52.

■ وقال السخاوي: " المعلل خبر ظاهره السلامة، اطلع فيه بعد التفتيش على قادح"<sup>32</sup>. وبنحو ما تقدم ذكر ذلك غير واحد من العلماء وكلهم من المتأخرين.

**3.3 - استعمال العلة في كتب علل المحدثين:** توسع المحدثون في كتبهم في استعمال العلة إلى المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي فقد وضعوا فيها جملة واسعة من العلل وافق بعضها رأي المتأخرين في العلة، وبعضها تجاوز ذلك القيد إلى المعنى اللغوي في العلة شمل كل سبب في تضعيف الحديث أو إشكال في معنى الحديث أو نسخه أو غير ذلك، ومن تتبع كتبهم وجد ذلك جلياً، فتراهم يعللون الحديث بعلة ظاهرة أو خفية، وبسبب ظاهر أو غامض، وبحديث ظاهره السلامة أو ظاهره الضعف، فالأمر في إعلالهم للحديث في الكتب موسع، وقد تراهم يذكرون في كتبهم حديثاً ويعللونه بالنسخ، وقد تراهم يذكرون حديثاً في العقائد ويقولون أمرها كما جاءت بلا كيف<sup>33</sup>، وقد يستنبطون حكماً غريباً من الحديث ويدونونه في كتب العلل، ومن ذلك ما يذكرونه من التصحيف بالحروف أو الكلمات، وقد يعللون الحديث لأن أحد رواته اخترت المتن اختصاراً مخلاً، أو رواه بالمعنى فلم يؤده كما رواه غيره.

ومن اطلع على كتب العلل للترمذي وابن أبي حاتم وجد أن ما ذكرته جزء مما هو موجود في كتبهم.

**3.4 - المطلوب الخامس: استعمال العلة في أقوالهم:** استعمل المحدثون العلة بالمعنى الخاص الذي يوافق تعريف العلة وبالمعنى العام الذي يوافق اللغوي وعلى سبيل المثال:

قال أبو عيسى: "سألت محمداً (بخاري) عن هذا الحديث فقال: هو عندي حديث معلول، ولم يذكر علته، ولم يعرفه حسناً"<sup>34</sup>، العلة هنا خفية وقادحة اجتمع فيها ركنها، وهذا يوافق تعريف المتأخرين للعلة.

وعلل الترمذي حديث: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ الْمُجَلَّ وَالْمُخَلَّلَ لَهُ"، وقال: "حديث علي وجابر حديث معلول لأن مجالد بن سعيد قد ضعفه بعض أهل العلم"<sup>35</sup>، والترمذي صحح الحديث من طريق آخر وإنما ساق حديث مخلد لأنه خالف الثقات، فالعلة ليست قادحة في هذا الحديث، ومفهوم العلة هنا فقد كلا ركنيه، والأمثلة على ذلك كثيرة.

<sup>32</sup>فتح المغيبيث : 276/1.

<sup>33</sup>ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، العلل، مطابع الحميضي، 2006 م: 468 / 5.

<sup>34</sup>الترمذي، محمد بن عيسى، علل الترمذي الكبير، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت،

1988م: 206/1 رقم 365.

<sup>35</sup>الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر،

1975م: 419/3 رقم 1119.

**3.5 -تعريف العلة تعريفًا شاملاً لكل نوع:** ومن خلال ما قدمه الباحث من التعريفات والوقوف على أقوالهم وما أودعوه في كتبهم نستطيع أن نضيف طريقاً ثالثة فتكون التعاريف للحديث المعلل ثلاثة وهي:

**الأول:** هو حديث ظاهره الصحة اشتمل على علة خفية قاذحة فيه وهذا يفيد أن العلة ما لها ركنان أحدهما خفية وقاذحة، وهذا التعريف هو ما ذكره المتأخرون من المحدثين كما مر.

**والثاني:** هو حديث وقع في إسناده أو متنه علة. والعلة هنا بالمعنى اللغوي، وهذا القسم قد تكون العلة فيه قاذحة في صحة الحديث، كوجود الضعيف في إسناده، أو الانقطاع، أو غيره من موجبات الضعف، وقد لا تكون قاذحة كالتفرد من قبل الثقة من غير مخالفة، أو تعيين مبهم، أو تسمية من ورد بكنيته، أو النسخ، أو غير ذلك، وقد تكون ظاهرة أو خفية فبدخل فيه التعليل بأمور ظاهرة، كوجود الضعيف في الإسناد أو الانقطاع، أو كون الخطأ ظاهراً، أو غير ذلك، أو التعليل بالتفرد أو النسخ أو التصحيف، وغيرها.

**والثالث:** الحديث الذي فيه إشكال فالعلة هنا بمعنى الإشكال، فيشمل القسمين الأولين، ويشمل كل إشكال في الحديث في السند أو المتن أو المعنى: كالنسخ أو تفسير بعض الأحاديث التي تخص العقيدة، أو مخالفة حديث في معناه لحديث آخر وغير ذلك.

**فالعلة في التعريف الأول:** سبب قاذح خفي، وفي الثاني: خطأ قاذح أو غير قاذح، خفي أو غير خفي، وفي الثالث: إشكال في الحديث، في السند أو المتن أو المعنى، قاذح أو غير قاذح، خفي أو ظاهر.

#### **4 - مواطن التوافق والاختلاف بين العلة والوهم والاختلاط**

**4.1 -في التعريف اللغوي:** المعاني اللغوية للعلة جاءت لمعاني كثيرة: منها: المرض، ومنها: السبب، والمعاني اللغوية للوهم جاءت بمعنى الظن والتخيل، والغلط، والترك والإسقاط، ومنها: سبق الظن إليه ومنها: السهو، ومنها سبق اللسان.

ومما لا شك فيه أن الوهم والعلة بعيدان كل البعد عن بعضهما في المعاني اللغوية فالمرض والسبب والحاجة والعذر بعيدان عن الغلط والترك والسهو وسبق اللسان وغيرها، لذلك لا مجال للتوافق بينهما.

لكن هناك توافق بين الوهم والاختلاط من ناحية أن الاختلاط سبب لكثير من الأوهام وإن الأوهام من نتائج الاختلاط.

**4.2 -في التعريف الاصطلاحي والمعنى العام:** هناك بعض النتائج التي يتفق فيها الاختلاط والعلة والوهم، وهناك بعض النتائج التي يختلفون فيها، وتفصيل ذلك:

**4.2.1** -العلة يوصف بها الحديث أو سنده، ولا يوصف بها الراوي: يقولون حديث معلل أو معلول أو فيه علة ومثله سند فيه علة، ولا يقولون: راو فيه علة أو معلل أو معلول، ولم يصف أحد راو بعلة إلا ما رأيته عند البزار فقد أورد حديث: "لَعَنَ اللهُ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ وَالرَّائِسَ"، وبين علة ثم قال: "... وبيننا أن هذا الحديث إنما هو عن ليث بن أبي سليم، عن أبي زرعة، عن أبي إدريس، وقد أدخل داود بن علبه عن ليث بن أبي زرعة وبينه رجلا فذكره، عن أبي الخطاب، وأبو الخطاب فليس بالمعروف إلا أنه قد روى عنه ليث غير حديث، وإنما يكتب حديثه إذا لم يحفظ ما يروى إلا عنه، ثم قال: وقد بينا علة ليث، وأبي الخطاب"<sup>36</sup>، من كلام البزار تعلم أن العلة التي ذكرها ابتعدت بمفهومها عما قدمناه سابقا من كلامهم فقد نسب البزار العلة إلى الراوي، وليس من عادتهم فعل ذلك، بل ينسبون العلة إلى السند أو الحديث وينسبون الراوي إلى الوهم والخطأ والاختلاط، فهم يقولون حديث معلول وهذا الحديث فيه علة، وعلة هذا السند، ويقولون وهم فلان أو أخطأ، أو اختلط، لو قال البزار: علة ليث، وسكت لكان المعنى خطأه أو وهمه، أما وقد قال: "علة ليث وأبي الخطاب" فليس لها إلا معنا واحدا وهو: الإشكال أو المشكلة المتعلقة بهما، أو وهما فاستعمل العلة هنا بمعنى الوهم والخطأ والله تعالى أعلم.

**4.2.2** -أما الوهم فارتباطه بالراوي وبالحديث سندا ومتنا، مثلاً بالنسبة للراوي يقولون: هذا الحديث وهم فيه فلان، أو الوهم فيه من فلان، وبالنسبة للإسناد يستعملها الدارقطني كثيراً عندما يذكر طرقاً للحديث فيشير إلى طريق منها فيقول عنه: وهو وهم، وبالنسبة للمتن فإنهم أحياناً يتحدثون عن زيادة في المتن يقولون عنها: وهم.

ولكن أكثر استعمالهم للوهم على عمل الراوي وليس على شخصه أو صفته، فالعلة أمر مربوط بالسند والمتن، والوهم أمر مربوط بفعل الراوي وليس بصفته، فقد ترى خطأ في حديث أو سند وتقول عنه حديث فيه علة وبعد تبينها تقول والوهم من فلان، فالمرض نفسه ولكن باعتبار تأثيره على الحديث يعتبر علة، وباعتبار صدوره عن راو معين يعتبر وهماً.

**4.2.3** -أما الاختلاط فهو حالة مخالفة مربوطة بالراوي أي هو وصف لحالة الراوي لا لفعله كالعلة ولا لما يصدر عنه كالوهم، ولك أن تقول: هذا الحديث فيه علة وعلته أن فلانا اختلط وقد حدث عنه تلميذه هذا بعد الاختلاط، فالاختلاط والعلة تجتمعان في ذلك، بأن تكون العلة سببها الرواية عن المختلط من طريق تلميذه الذي روى عنه بعد الاختلاط، والوهم يشبه الاختلاط من باب أن الاختلاط متعلق بالراوي والوهم أيضاً له تعلق بالراوي، أما العلة فليست متعلقة بالراوي، إنما تعلقها بالسند والمتن، وقد يتوسع في ذلك فيجعلون العلة متعلقة في الراوي فيقولون وهذا الحديث علته فلان أي سبب ضعفه أو وضعه فلان.

**4.3** -من حيث التأثير على الحديث والرواية: فهذا مختلف بين الثلاث ولكل واحد منها تفصيله وأحكامه.

<sup>36</sup> البزار، أحمد بن عمرو، البحر الزخار، مسند البزار، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، المدينة، 1988م: 97/10 رقم 4160.

**4.3.1 - أما العلة:** فقد ذكرت للعلة ثلاثة تعاريف: الأول: أنها ما اشتملت على ركنين خفية وقادحة، فهي بهذا المعنى تكون سببا في ضعف الحديث ويضعف الحديث لأجلها أو يتوقف فيه.

والتعريف الثاني: خطأ قادح أو غير قادح، خفي أو غير خفي، والتعريف الثالث: إشكال في الحديث، في السند أو المتن أو المعنى، قادح أو غير قادح، خفي أو ظاهر، سببه راو أو سببه طريق آخر أو سببه معنى مخالف في حديث آخر، والعلة في التعريف الثاني والثالث: قد تكون سببا في ضعف الحديث إذا كانت قادحة وقد لا تكون، أي قد تؤثر في الحديث وقد لا تؤثر لورود الحديث من طريق آخر أو لأن العلة ليست سببا في ضعف الحديث.

**4.3.2 - وأما الوهم:** فتأثيره قد يطل الراوي وقد يطل الحديث وقد لا يطلهما:

فالوهم القليل لا يسلم منه أحد من المحدثين وابن حجر يقول في بعض الرواة: ثقة يهيم قليلا، وقد جمع الرواة الثقات الذين لهم وهم قليل في بحث مستقل كما مر في بحث الوهم، فهذا الوهم ليس له تأثير في عدالة الراوي، ولكن ينظر إلى تأثيره في الحديث بشكل مستقل عن الراوي، كما سيأتي في الفقرة التالية.

أما الوهم الكثير الصادر من الراوي فذلك تأثير على الراوي فيخرجه من رتبة الثقات العدول المعتبر حديثهم إلى رتبة الضعفاء الذين لا يحتج بروايتهم وأحاديثهم.

وأما تأثيره على الحديث؛ فإن كان الوهم الوارد في الحديث قادحا وخفيا فهو العلة وهو السبب في ضعف الحديث، وقد لا يكون سببا في ضعف الحديث إن كان للحديث طريقا أخرى.

**4.3.3 - وأما الاختلاط:** فالاختلاط له أحكامه كما ورد ذلك في بابه في هذا البحث:

فالرواية التي تكون من طريق المختلط الذي لم يحدث بعد اختلاطه لا تأثير للاختلاط فيها، وإن كان حدث في اختلاطه ولم يتميز حديثه قبل الاختلاط وبعده فترد روايته ولا تقبل وسببه الاختلاط، وإن كانت من طريق تلاميذه الذين حدثوا عنه قبل الاختلاط فلا تأثير للاختلاط فيها.

وإن كانت من طريق تلاميذه الذين حدثوا عنه بعد الاختلاط أو من طريق الذين لم يعرف ما إذا حدثوا عنه بعد الاختلاط أو قلبه أو شك في أمره فهذا الحديث يرد، وسبب رده الاختلاط.

خاتمة



- عرف المحدثون الحديث المعلوم بأنه: حديث ظاهره الصحة اشتمل على علة خفية قادحة فيه لكن لاستعمالهم للفظ العلة معاني أخرى تتجاوز ذلك فهم يستعملونها في كل حديث وقع في إسناده أو متنه علة، أي يتوسعون إلى استعمالها بالمعنى اللغوي، وقد يستعملونها في كل حديث فيه إشكال.
- الوهم هو خطأ غير عمد وغير فاحش التنبس على الراوي قل منه أو أكثر.
- لا فرق بين الخطأ والوهم في بعض استعمالات المحدثين، وبعض استعمالاتهم تظهر أن هناك فرق بينهما.
- الوهم إن كان خفياً وقادحاً فهو العلة، في تعريفها الأول وفي تعريفها الثاني يتساوى مع العلة من حيث الاصطلاح.
- لا مناسبة بين الوهم والعلة من حيث المعنى اللغوي.
- الوهم يوصف به الراوي ولا يوصف به الحديث متناً أو سنداً، أما العلة فبعبكسه يوصف بها الحديث أو سنده ولا يوصف بها الراوي، أما الاختلاط فهو حالة تخص الراوي دون الحديث.
- للاختلاط أحكام خاصة بالمختلطين منهم من لا يضره الاختلاط إن لم يحدث بعد الاختلاط أو روي عنه من طريق من حدث عنه قبل الاختلاط، ومنهم يرد حديثه فيما سوى ذلك.
- تأثير العلة بحسب اعتبارها في الحديث وليس لها تأثير بالراوي لعدم تعلقها به، أما الوهم فتأثيره بالراوي إن كثير منه وبالحديث إن كان قادحاً في صحته، أما الاختلاط فلمعرفة تأثيره في الحديث لا بد من الرجوع إلى حالة الراوي لمعرفة ما إذا يقبل هذا الحديث أم لا.

#### المصادر والمراجع

- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1952م.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، العلل، مطابع الحميضي، 2006م:
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث، دار الفكر، سوريا، بيروت، 1986م.
- ابن جماعة، محمد بن إبراهيم الحموي، المنهل الروي، دار الفكر، دمشق، 1985م.
- ابن حبان البستي، محمد ابن حبان، الثقات، دائرة المعارف العثمانية الهند، 1973م:
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، دار الرشيد، سوريا، 1986م.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، دائرة المعارف النظامية، الهند، 1908م.

- ابن منظور، أحمد بن إسماعيل، *لسان العرب*، دار الآفاق العربية، مصر، 2002م.
- أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله، *الإرشاد في معرفة علماء الحديث*، مكتبة الرشد، الرياض، 1988م.
- أحمد بن محمد بن حنبل، *المسند*، مؤسسة الرسالة، 2001م.
- البنار، أحمد بن عمرو، *البحر الزخار*، مسند البنار، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، المدينة، 1988م.
- الترمذي، محمد بن عيسى، *سنن الترمذي*، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1975م.
- الترمذي، محمد بن عيسى، *علل الترمذي الكبير*، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، 1988م.
- الرازي، محمد بن أبي بكر، *مختار الصحاح*، المكتبة العصرية، بيروت، 1999م.
- الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر، *النكت على مقامة ابن الصلاح*، أضواء السلف، الرياض، 1998م.
- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، *فتح المغيـث*، مكتبة السنة، مصر، 2003م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، *تدريب الراوي*، دار طيبة.
- الشيبياني، محمد بن الحسن، *الآثار*، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، *المصنف*، المجلس العلمي، الهند، 1983م.
- الفيومي، أحمد بن علي، *المصباح المنير*، المكتبة العلمية، بيروت.
- المروزي، محمد بن نصر بن الحجاج، *تعظيم قدر الصلاة*، مكتبة الدار، المدينة المنورة، 1986م.
- المنائي، عبد الرؤوف بن علي، *اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر*، مكتبة الرشد، الرياض، 1999م:

## Kaynakça

- el-Askalânî: İbn Hacer Ahmed b. Alî. *Takribû't-Tehzib*. Suriye: Dârul raşid, 1986.
- el-Bezzâr: Ebû Bekr Ahmed b. Amr b. Abdilhâlik. *el-bahrü'z-zehhâr*. Medîne-i Münevvere: mektebetü'l ulum vel hikem, 2009.

el-Buhârî. Muhammed b. İsmail. *Sahihu'l- Buhârî*. Beyrut: Dâru Tavk en- Necât. 1422.

el-Büstî, Ebû Hatim Muhammed b. Hibbân. *es Sikat*. Hindistan: Dairat al- Ma'arif. 1393.

el-Mehd' er-Rifai Muhammed, Edt. Ayten Erol "İslamî ilimlerde Maslahat", Gece Kitaplık, ANKARA: 2017.

Feyyûmî, Ahmed b. Muhammed. *el-Misbâhu'l-münîr fî ġarîbi's-şerhi'l-kebîr*. Beyrut: el mektebetü'l ilmiyye. 1987.

Hamevî. Muhammed b. İbrâhim. *el- Menhelü'l-Ravi*. Suriye: Darü'l-Fikr. 1406.

İbn Ebî Hâtim er-Râzî, Abdurrahman b. Muhammed el-Cerh ve't-Ta'dîl, Dâiretü'l-meârifî'l-Usmânî- Haydarâbâd, Dâru İhyâi't-türâsî'l-arabî, Beyrut 1271/1952, 1. Baskı

al-Jaad, Anas , "الوهم عند رواة الحديث حقيقته وأنواعه وأحكامه". Gaziosmanpaşa Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi 2 / 1 (Haziran 2014): 209-234.

al-Jaad, Anas, "الثقات الذين قل خطوهم في التقريب". Gaziosmanpaşa Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi 2 / 1 (Haziran 2014): 337-374.

al-Jaad, Anas, "Tirmîzî'in Sünen'inde Buhârî ve Ebû Zur'a'nın İhtilafları" Cumhuriyet İlahiyat Dergisi 20 / 1 (Haziran 2016): 245-266. <http://dx.doi.org/10.18505/cuifd.16399>; 1,S:262.

al-Jaad, Anas, "Kadı 'ÿâz'ın Şifâ Adlı Eserinde Mevzu Hadisler", Gaziosmanpaşa Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi, 4 / 1 (2016): s: 133.

al-Jaad, Anas, "İmam Tirmizî'nin Sünen'inde Hocası İmam Buhârî'ye Muhalefet Ettiği Hususlar", Kilis 7 Aralık Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi 2 / 2 2015, s: 166.

el-Kazvîni. İbn Mâce Muhammed b. Yezid. *Sünenü İbn Mâce*. Kahire: Dâru İhyâi el- Kutubi'l- Arabiyye. 1372.

el-Kazvinî. Ebu Ya'la Haili b. Abdüllah b. Ahmed. *El-İrşfid*. Suudi Arabistan: Mektebetu'r-Ruşd. 1409.

Mâlik b. Enes. *el-Muvatta*. Beyrut: dâru ihyai-türasi'l-arabi, 1985.

Mervezî. Muhammed b. Nasr. *Ta'zîmü kadri's-salât*. Medine-i Münevvere: mektebetü' Dâr, 1406.

el-Münâvî, Muhammed Abdurraûf, el-Yevâkît ve'd-dürer fî şerhi Nuhbeti'l- fikir, I-II, thk. el-Murtaza ez-Zeyn Ahmed, Mektebetu'r-rüşd, Riyad 1999

er-Râzî, Abdurrahmân b. Muhammed b. İdrîs. *el-Ilel*. Riyad: Matabi'l-Humeydi, 2006.

er-Râzî, Muhammed b. Ebû Bekir. *Muhtârü's-Sihâh*. Beyrut: Mektebetü'l-Asriyye, 1999.

er-Rüveyfî, Muhammed b. Mükerrerem b. Alî b. Ahmed. *Lisânü'l-Arab*. Beyrut: Daru Sadır, 1414.

es-San'ânî, Abdurrezzak b. Hemmâm. *Musannef*. Beyrut: el-Mektebu'l-İslami, 1403.

es-Sehâvî, Muhammed b. Abdirrahmân. *Fethü'l-muğîs*. Mısır: Mektebetü's-sünne, 2003.

es-Sicistânî, Ebû Dâvûd Süleyman İbnü'l-Eş'as. *Sünenü Ebî Dâvûd*. Beyrut: Darul kütübil ilmiyye, 2009.

es-Suyûtî, Celâleddin, *Tedrîbu'r-Râvî fî Şerhi Takrîbi'n-Nevevî*, tahk.: Abdulvehhâb Abdullatîf, Mektebetü'r-Riyâdi'l-hadîse, Riyâd

eş-Şehrezûrî, Osmân b. Salâhiddîn Abdirrahmân b. Mûsâ. *Mukaddimetü ibni's-salâh*. Suriye: Darü'l-Fikr, 1986.

eş-Şeybânî, Ahmed b. Hanbel Ebû Abdillah. *el-Musned*. Beyrut: Müessesetül Risale, 2001.

eş-Şeybânî, Muhammed b. Hasan. *el-âsâr*. Beyrut: Darul kütübil ilmiyye, 1993.

et- Taberî, Ebu Câfer Muhammed b. Cerir. *Câmiu'l- Beyan fi Te'vîli'l- Kur'an*. Beyrut: Müessesetü er- Risale, 2000.

et-Tirmizî, Ebû Îsâ Muhammed b. Îsâ. *İlelü't-Tirmizi'l-Kebir*. Beyrut: Mektebetü Nehdatü'l-İslâmiyye, 1409.

—. *Sunenu't-Tirmizî*. Mısır: Mektebetü ve Matbaatü Mustafa el-Bâbî el-Halebî, 1975.

ez-Zerkeşî Muhammed b. Bahâdır. *en-Nüket alâ Muqaddimeti İbni's-Şalâh*. Riyad: Dâru Advâu-s selef', 1998.